حزب النهضة التونسي في سياق الربيع العربي

نور الدين العلوي*

ملخص: تتناول هذه الورقة مسيرة حزب النهضة بصفته حزبًا فاعلًا يدور حول فكره كثير من النقاشات، ولاسيّما بعد ثورة الربيع العربي، ومدى تأثّره بها وتأثيره في مسارها، انطلاقًا من أن الحزب يمثل -رغم التشابهات مع بقية أحزاب الإسلام السياسي العربي- اجتهادًا يوحي بمستقبل مختلف. ويتناول البحث كذلك الكيفية التي ستتأثر بها مسيرة الحزب السياسية، وكيف ستتطور أفكاره وخططه في ظل الحرية التي منحها الربيع العربي للعمل السياسي في تونس وفي بعض المناطق العربية (المغرب خاصة)، بعد عقود من القمع والمنع والمطاردة التي حرمت الحزب من التطور السياسي الطبيعي الذي يجعله تحت الأضواء، ويحظى بنقد حقيقي يكشف للناس قدراته ومصداقيته.

*جامعة تونس، تونس

Tunisian Nahda Party in the Context of the Arab Spring

NOUR AL-DEEN AL-ALAWI*

ABSTRACT This study examines Nahda Party's course, as one of the effective parties, whose thought and/or ideology is subject to numerous discussions, especially, after the Arab Spring revolution. Despite its similarities with other political Islamist parties in the Arab world, Nahda Party represents a distinguished trend that inspires a different future. The study also addresses how Nahda Party's political course will evolve and how its ideas and plans will develop under the freedom of political work established by the Arab spring, in particular in Tunisia and Morocco. Decades of repression, prohibition, and massive dententions deprived the party of natural political development as well as receiving genuine criticism so as that public will be able to examine its capacity and credibility.

* Tunis University, Tunisia

رؤية تركية
2017 - (6/1)
24 - 9

مدخل

تفترض هذه الدراسة أن الحزب فوجئ بالحرية كما فُوجِئ بها كل الفصائل السياسية والأيديولوجية العربية التي ولدت ونشأت تحت الدكتاتورية، وهو مرتبك في هذه المرحلة أمام استحقاقات الحكم؛ لأن مسيرة القمع منعت تطوره الطبيعي، والتنافس السياسي الحالي لا يقوم على قواعد ديمقراطية الصندوق، وإنما يخضع الحزب إلى توافقات من خارج الصندوق، بحيث يجعله يسبق التوافقات المؤقتة إيثارًا للسلامة على العمل الطويل النفَس لإنتاج الأفكار والرؤى السياسية الجديدة على قاعدة مرجعيته الإسلامية المدعاة. وهذه التوافقات التي يعد بعضها لأسباب وطنية وبعضها لأسباب حزبية تجعل الحزب يتقدم بحذر شديد في ساحة سياسية ملغومة لا يملك فيها الجرأة الكافية ليصدح باختلافه، بل هو أقرب إلى الذوبان في الموجود؛ إنقاذًا للذات ودرءًا لمفسدة الاستئصال التي تعشش في أرواح أبنائه ممن عانى الدكتاتورية لحقبة طويلة.

ونعرض لهذا الأمر ابتداء بتلخيص شديد التركيز لمسيرة الحزب بعد انطلاق الثورة في ديسمبر 2010، وصولًا إلى المشاركة الحالية للحزب في الحكومة وإدارة المرحلة، تحت عنوان التوافق السياسي مع حزب النداء وشركاء آخرين، ثم ننظر في الاجتهادات القليلة المعلنة، والتبريرات السياسية للفعل الآن وهنا. ولأن الأمر سينعكس على السلوك في المستوى المكرو-اجتماعي فإننا سنتطرق إلى الفرد النهضوي وهو يخوض معارك الاندماج بعد الإقصاء، وما إذا كان ذلك يوجّه عمل الحزب في المستويات العليا فيورطه في توافقات غير أخلاقية من أجل البقاء والحفاظ على أولاده أو يتطهر فيعود حزبًا وحيدًا في ساحة معادية؟

ولا نستند هنا إلى مرجعية علمية (نظرية) محددة حول الأحزاب والعمل السياسي، فالحالة تعدّ غير مسبوقة في خريطة العمل السياسي العربي. ويمكن الانطلاق منها إلى تنظير تحولات الأحزاب ذات المرجعية الدينية في العالم الإسلامي، وهي ليست أحزابًا ذات مرجعية مسيحية في الديمقراطية الأوربية، فالقياس غير تام بين الإسلام والمسيحية، وتجربة الكهنوت المسيحي التي أودت بمشاركة الكنيسة في النشاط السياسي منذ الثورة الفرنسية تعدّ غير متطابقة مع تاريخ الإسلام عامة والعمل السياسي في التجربة التاريخية الإسلامية منذ الرسالة حتى الآن.

ورغم أن القول باختلاف الإسلام عن المسيحية هو منطلق التفكير، وعليه أُسِّس العمل السياسي لدى أحزاب الإسلام السياسي وهي تعمل من خلال هذه الفكرة على بناء التميز والاختلاف عن تجارب المسيحية السياسية- إلا أن التجربة التاريخية مختلفة فعلًا، ولا يمكن أن تكون بحال ملكًا لتيار فكري مهما توسعت تنظيراته، فالإسلام عاش ووجّه السياسة منذ دولة المدينة بلا كهنوت ولا إكليروس رغم ردهات من التخلف اشتغل فيها فقهاء كثيرون بوصفهم مبرّرين لمظالم السلطة السياسية. وفي تاريخ المؤسسة الفقهية الإسلامية فتاوى أشد بؤسًا ونكالًا من بيع صكوك الغفران.

ملخص التجربة السياسية لحركة النهضة عقب الربيع العربي

حتى فجر 17 ديسمبر 2010م كان أغلب التونسيين يظنون أن حزب النهضة الإسلامي قد تلاشى من الوجود بعد 23 سنة من القمع الممنهج في سجون بن علي، والمطاردة والتشريد في المنافي، فالمذبحة التي تعرض لها أنصار الحزب وقياداته كانت كفيلة بأن تعصف بأقوى الأحزاب والتنظيمات السياسية. إذ فاق عدد من مات منهم تحت التعذيب والإهمال الطبي في السجون أكثر من مائة شخص، ودخل السجون منهم أكثر من ثلاثين ألفا، وشُرِّدت آلاف أخرى لايزال بعضها يستنكف من العودة خوفًا ورعبًا.

لكن اكتشف الناس أن قواعد الحزب وكوادره الوسطى موجودة ومنظمة ونشيطة في الثورة، تشارك في كل الفعاليات الثورية، وظهرت قيادات من الحزب في مسيرة يوم 14 جانفي (يناير) أمام وزارة الداخلية، وهي مسيرة بلا قيادة، وإن برز فيها قطاع المحاماة. وفي اعتصام القصبة الأولى والثانية انتبه الجميع إلى أن حزب النهضة حاضر بقوة وكثافة في الاعتصامات وبين المساندين. وفي يوم الجمعة العظيمة التي صلى فيها أنصار الحزب صلاة الجمعة في ساحة القصبة تبين أن غالبية الحضور من النهضة، فالانسحاب من ساحة الاعتصام إلى الصلاة أفرغ الساحة إلا من نزر قليل. وعصر تلك الجمعة سقطت حكومة محمد الغنوشي نهائيًا.

إذن؛ الحزب لم يمت بل عاد بقوة، وكانت الفترة القصيرة من فبراير 2011 إلى حزيران 2011 كافية ليحصل الحزب على تأشيرة قانونية للنشاط، وافتتاح مراكزه الجهوية والمحلية في أكبر المدن وأصغر القرى على طول البلاد وعرضها. وكانت عودة الزعيم الغنوشي من هجرته الطويلة بمثابة عودة خمينية صغيرة، جعلت الأنظار في الداخل والخارج تنصبّ على الحزب وقوته الكامنة، وقال قائل في المواقع الاجتماعية بخروج أهل الكهف، وقال آخرون إن المدرب قد صفَّرَ للاعبين فهبوا إلى الميدان. في صيف 2011 كان الحزب مهمينًا على النقاشات،

وكل ما كان يجري في الساحة كان يتحدّد بوجود الحزب، ومستقبل العملية السياسية التي لم يعد من الممكن عدم قبوله داخلها طرفًا فاعلًا، لا يمكن العودة به إلى وضع الحزب المقموع. عشية انتخابات 2011 كانت هناك النهضة في نصف الملعب السياسي، وفي النصف الآخر بقية مكونات الساحة السياسية قديمها وحديثها. وتحددت المواقف مع النهضة أو ضدها من دون مكان في الوسط، وسيحكم هذا التقسيم الساحة حتى الآن، فلا أحد اجترح طريقًا ثالثة إلا الرئيس المنصف المرزوقي الذي أبدع الفكرة، ولم يبدع لها الوسيلة الحزبية، فانتهت إلى فكرة مثالية لا محمل لها.

في سنة 2014 قادت البلدَ حكومةُ تكنوقراط فأقصت بشكل متعمّد كل مسؤول نهضوي أو متعاطف معها كانت النهضة قد زرعته في الإدارة، وكان لفظ الأخونة مستعملاً في تونس لاجتثاث محاولة دخول أولاد النهضة في الإدارة التي لا تزال رغم مشاركتها في الحكم غريبة عنها

تأجلت انتخابات كانت مبرمجة في شهر يوليو إلى شهر أكتوبر 2011؛ لأن منافسي الحزب لم يستعدوا بما يكفي، وفُصّل القانون الانتخابي في هيئة غابت عنها النهضة محتجة على تمثيلها الضعيف فيها، (إذ كان التمثيل بالتعيين لا بالانتخاب) على مقاس محدد يمنع النهضة من الفوز بأغلبية كاسحة تمكنها من الحكم وحدها. لكنها بالرغم من ذلك فازت، وراجت بعد الانتخابات أخبار شبه يقينية باعتراف رئيس اللجنة الانتخابية (كمال الجندوبي) بأنه عدّل النتائج وخفّض من عدد نواب النهضة خاصة وقد تأخر إعلان النتائج لأكثر من مئة ساعة لتكون تركيبة المجلس التأسيسي مختلطة، تضطر فيها النهضة إلى عقد تحالفات، ولا تحكم وحدها. لم يفتح تحقيق في تلك الاعترافات بالتزييف، فحزب النهضة اكتفى بما سُمِح له به، إذ كانت تجربة الجزائر ، وانتصار (الفيس) حزب جبهة الانقاذ الجزائرية عام 1990 ماثلة للعيان. وسيُفسّر هذا الخوف والرضوخ الكثير من سياسة الحزب ومواقفه لاحقًا، كما سنعود إليه بعد التلخيص التاريخي للوقائع.

مكّنت الأغلبية البرلمانية الحزب من أن يقود المرحلة الانتقالية فيعين حكومته الأولى ثم الثانية، ويعقد تحالفاته السياسية، وهذا وفّر له أغلبية مريحة، مع شريكين سياسيين، هما: حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي قاده الدكتور المنصف المرزوقي، وحزب التكتّل من أجل العمل والحريات الذي يقوده بعد الدكتور مصطفى بن جعفر، ومنحت النهضة أهم منصبين لشريكيها رئاسة الدولة للمرزوقي، ورئاسة المجلس التأسيسي لبن جعفر ، بينما أدارت هي الحكومة طبقًا للدستور المؤقت الذي وجهته بأغلبيتها نحو نظام برلماني غير رئاسي أشعر شركاءها برغبتها في الهيمنة على المشهد وصناعة الدستور على هواها.

ولكن قبل أن تشكل النهضة حكومتها مع شريكيْها شكّل معارضوها صفهم، وأعلنوا مقاطعة عملية وميدانية للحكومة، رافضين كل أشكال التعاون معها، وقاد المعارضة أولًا السيد نجيب الشابي، وهو زعيم حزب سياسي ديمقراطي يساري، ثم تلاشى وزنه أمام معارضة يسارية أكثر راديكالية. كانت مهيمنة منذ زمن بن علي على النقابة القوّية وتتحكم في مفاصلها، فقادت عددا كبيرا من التحركات النقابية منها إضرابان عامّان شلّا البلد شللًا

تامًّـا. وحطم كل منجـزات حكومة النهضة وشريكيها (الترويـكا). وبالتوازي أُديرَت معركة شرسة مع النهضة حول الدستور في مسائل كثيرة سيأتي بيانها عند الحديث عن ملامح مشروع النهضة وخلفياته الفكرية.

تعفّن الوضع السـياسي في هذه الأثناء بظهور فصائل سـلفية إرهابية مسـلّحة أحدثت من العنـف والبلبلة والاغتيالات السياسـية ما أسـقط حكومة النهضـة الأولى والثانية، فخرجت النهضـة مـن الحكم بعـد أن أفلحـت في إصدار الدسـتور التونـسي الجديد المعروف بدسـتور 2014.

في سنة 2014 قادت البلدَ حكومةُ تكنوقراط فأقصت بشكل متعمَّد كل مسؤول نهضوي أو متعاطـف معها كانت النهضة قد زرعته في الإدارة، وكان لفظ الأخونة مسـتعملًا في تونس لاجتثاث محاولة دخول أولاد النهضة في الإدارة التي لا تزال رغم مشـاركتها في الحكم غريبة عنها، والأصح مستبعَدة عنها إلا بالحيلة.

قلّصت تجربة الحكم شعبية النهضة، لكنها لم تخرجها من المشهد، ففازت بالموقع الثاني بعد حزب النداء الذي اسـتعاد قواعد وقيادات حزب التجمع المنحلّ، واليسـار الفرنكفوني (وهما حليفـان قديمان ضد النهضـة)، وخاض بها الانتخابات وفاز ، بأغلبيـة غير مريحة اضطرته إلى الاشـتراك مع حزب النهضة بالذات لتشـكيل حكومة منح منها مقعدًا وحيدًا للشريك الذي رضـخ، وقَبِل القسـمة تحت مبررات كاشـفة لنمط التفكـير النهضوي في هـذه المرحلة، وهي الاكتفاء بالقَليل من السلطة وغنم السلامة بقطع الطريق على كل محاولات العزل السياس،ي وهي الفوبيا التي تتحكم في السلوك السياسي للحزب[1].

طوال الفترة الفاصلة بين انتخابات 2014 إلى اللحظة يكتفي الشريك النهضوي بقليل من الحكومـة، ويشـتغل خارجها على إعادة بناء الحزب والماكينة الانتخابية، ويسـتعد للانتخابات البلدية. ويعلي في هذه الأثناء من خطاب التوافق السياسي، فقد صرّحت قياداته دومًا وبخاصة الزعيم المؤسـس راشـد الغنـوشي أنه لا يزال مـن المبكر قيادة تونس بحـزب واحد مهما كانت أغلبيتـه، وأن الزمن السـياسي المحـلي والدولي من حول تونس مناسـب فقـط للتوافقات على الحـدود الدنيا؛ لإنقاذ البلد من أشـباح الماضي الإقصائية، ومن خطـر الإرهاب، والانقلابات المدمرة للديمقراطية.

أجّـل التوافـق القائم مخاوف النهضة ولم يلغهـا، وأدّى إلى انهيار العملية السياسـية، فالبلد يُقَاد بشـكل سـيئ، والنتائج الاقتصادية والاجتماعية كارثية، ووجـود الحزبين القويين (النداء والنهضة) لم يسـمح بإقلاع اقتصادي انتظره التونسـيون، بل إن هـذا التوافق أعطى للمنظومة القديمـة رئـة تتنفس بها، وجعلها في موقع متقدّم في إدارة البلـد رغم فقدانها للأغلبية البرلمانية بانقسـام كتلتهـا النيابيـة إلى كتلتين جعلت النهضة دسـتوريًّا هـي المخولة بتشـكيل الحكومة، باعتبار تماسك كتلتها، إلا أن الكثيرين يقولون إن الحكم ملقى على قارعة طريق النهضة لكنها تتعفف عنه؛ خشية تحمل مسؤولية الحكم في الظروف المحلية والدولية الراهنة.

سياسة النهضة بين التمكين والحذر الشديد

يصر أنصار حزب النهضة دومًا على الترويج لفكرة مفادها أنهم ممنوعون من الحكم؛ لأنهم حزب إسلامي، فالعالم يعاديهم، والداخل يمقتهم، وهم لذلك يدعون إلى التوافق المنقذ. لكن مراجعات المواقف والخطاب تجعل الناظر يرى الحزب الإسلامي قد أخذته حمية الانتصار في بداية الديمقراطية، فشعر بأنه قادر على الحكم. وقد أفلت لسان حمادي الجبالي أول رئيس حكومة بعد الانتخابات بجملة أرعبت الكثيرين، هي حديثه عن الخلافة السادسة التي سيقودها الإسلام السياسي في المنطقة العربية.

كانت الساحة العربية من اليمن إلى المغرب تفور بالتحركات، وكان الإسلاميون يتقدمون صفوفًا كثيرة، ويتعرف الناس على وجوه زعمائهم، ويسمعون أفكارهم. ولم تكن كلها أفكارًا ديمقراطية، وكانت بعض الأخطاء قاتلة، فالتحالف في الانتخابات بين النهضة والسلفية في تونس، وكذلك تحالف الإخوان مع حزب النور في الانتخابات كان منذرًا بأن الاختلافات المزعومة بين فصائل الإسلام السياسي المدنية (النهضة والإخوان) والسلفية ليست حقيقة، بل هم جميعًا في زورق واحد للاستيلاء على السلطة، وفرض نمط حكم على قاعدة تكفيرية. وزاد الأمر سوءًا أن فصائل سلفية حملت السلاح ضد الدولة، ولم تصدق في قولها للنهضة أولًا وللمجتمع التونسي برمته بأن أرض تونس أرض دعوة لا أرض جهاد.

تجلّت الميول السلفية الأصولية للنهضة في الصيغة الأولى من الدستور في مواضع تحديد هوية البلد وجعل الإسلام مصدرًا للتشريع، ثم في مسألة الحريات الشخصية، حيث ردد إسلاميون من داخل البرلمان خطابًا أخلاقيًّا يحد من الحريات المدنية. وقد كان هذا حجة قوية ليقاطع معارضو النهضة المجلس التأسيسي، وليوقفوا الجلسات، ثم يغلق بن جعفر المجلس في وجه النهضة شريكه السياسي، ويتم في هذه الأثناء الاغتيال السياسي الثاني، فقبلت

النهضة بكل التعديلات التي فُرِضت عليها في الدستور، ووجد الغنوشي دومًا الجملة الفقهية والسياسية لتبرير ذلك.

مع كل ذلك الاضطرار يبقى الشك قائمًا في مصداقية النهضة حول المرجعية الفكرية التي تسند خطابها السياسي، هل هو حزب ديني يشارك في الحياة السياسية أو هو حزب سياسي مدني يستند إلى مرجعية دينية؟ وهو ما حاول مؤتمر الحزب الذي عقد في 2016 بلورته في بدائل علنية تدفع إلى الخلف بالمرجعية الإسلامية الدينية، وتقدم الصبغة الديمقراطية للحزب، وذلك تحت شعار فصل العمل الدعوي عن السياسي.

حدد المؤتمر معالم جديدة في طريق الحزب الذي أعلن أنه لم يعد حزبًا إسلاميًّا، بل صار حزبًا ديمقراطيًّا بمرجعية إسلامية، وله مشروع اجتماعي، وبدأت حملة مقارنات بأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا خاصة، رغم أنها في مجملها أحزاب ليبرالية تؤمن بدور السوق، وتستهين بالاجتماعي التكافلي. جدّد الحزب بعض وجوهه القيادية، وأكمل خلال المؤتمر استبعاد قيادته ذات الهوى السلفي والمحافظ، وأعلن الشروع في عملية فصل منهجي وعملي بين العمل السياسي المدني وبين العمل الدعوي الذي ميّزه بوصفه حزبًا إسلاميًّا سياسيًّا اشتغل دومًا ضمن أطروحة أسلمة المجتمع بالأخلاق والسياسة (يعدّ الدعوة إلى سبيل الله واجبًا شرعيًّا لا يسقط بأي حجة دنيوية).

يقول الحزب عن نفسه الآن إنه حزب ديمقراطي إسلامي، لكن على الأرض لم يشاهد الناس هذا الفصل بشكل حاسم. والحقيقة أن الفصل هنا يمكن أن يكون في الخطاب، وعلى الحزب أن يقدم أطروحات تنفيذية لا خطابية ليتم رؤية الفصل فعلًا؛ فالذين وُكِّل إليهم الاشتغال بالعمل الدعوي لا يزالون يشكلون قواعد الحزب، ولا سبيل إلى فصلهم، وإن كان يمكن منعهم في الظاهر من كل عمل سياسي في صفوف الحزب، ولكن لا يمكن فصلهم من الحزب، فهم قاعدته الناخبة، ولذلك فإن عملية الفصل تبدو أقرب إلى الديماغوجيا السياسية، وهو ما جعل فيلسوفًا مثل علي حرب يتهم الغنوشي بالشعوذة، فهذا الفصل غير ممكن إلا إذا أعلن الحزب القطيعة النهائيّة مع كل مرجعية إسلامية، وحتى في هذه الحالة لا يمكن فصل ناشط من الحزب؛ لأنه يؤدي فروضه الدينية، ولا يرى تنافضًا بين أن يكون متدينًا وأن يكون في حزب مدني، وهنا يطرح إشكال أوسع عن طبيعة الأحزاب ذات المرجعية الدينية في الوطن العربي عمومًا لا حزب النهضة التونسي فقط. ماذا تريد هذه الأحزاب؟ وكيف يمكنها التوفيق بين كونها داعية إلى الدين القويم وأهل سياسة في عصر الحريات السياسية والدينية؟ إنه اجتهاد عبقري لا نرى مجرد القول بفصل الدعوي عن السياسي كفيلًا بالإجابة عنه، فالمسألة أعمق من الخطاب، وأبعد من حسن النية تجاه الديمقراطية على أنه شكل حديث ولد على أنقاض الدولة والحكومات ذات الشرعية الدينية في العالم .

إنّ الحذر من التمسك بمرجعية دينية هو الغالب على القرار والخطة. قال الغنوشي وسيقول دومًا وبخاصة خلال المؤتمر وبعده بضرورة الاندماج في نخب البلد الفكرية والعلمية

والإدارية، وهدفه إدماج الحزب في المجتمع والدولة، ولكن الوسيلة ستكون معضلة في ذاتها. فالاندماج معناه التخلي عن شيء مقابل شيء، فعمَّ سيتخلى المسؤول الإسلامي النهضوي وماذا سيقبل: الأخلاق الخاصة، قيم العمل والبذل والتضحية؟ وهل هو الوحيد الذي يملك ذلك بما أنها قيم مشتركة يمكن لغيرها أن يحملها؟ وهل حامل هذه القيم ملزم بأن يكون في حزب إسلامي أو أن شرط وجودها وتطبيقها هو الانخراط في حزب ذي مرجعية إسلامية؟ ما الذي سيميز علمانيًّا مخلصًا لهذه القيم عن مسؤول إسلامي يشاركه إياها ويختلفان فقط في التعبد اليومي؟

إن الأسئلة هنا تتناسل من بعضها من دون إجابات، فشرط وجود حزب إسلامي هو مشروعه التأسيسي القائم على أسلمة المجتمع، وعندما يعلن الحزب أن هذا ليس مشروعه أو لم يعد مشروعه فإن الجميع يسأله: من أنت بعد الآن؟

حزب النهضة يخوض معركة وجود

لكن الأمر هذه المرة ليس في مواجهة القمع والتدمير البوليسي (وهو لا يزال سيفًا مسلطًا على رأس الحزب، وينتج مناخًا من الشك في الشركاء، والكثير من الريبة والحذر في المواقف والتصريحات السياسية والمناورات البرلمانية)، بل في مواجهة الفكرة المؤسسة نفسها، وهو عمل فكري مؤسِّس بدوره لما بعد الإخوان المسلمين، وأطروحات إسلام الهوية والتحرير.

والحقيقة إن هذه المعضلة لا تهم الحزب التونسي فقط، بل تعيشها كل الأحزاب ذات المرجعية المماثلة، وهي جميعها تجتهد في العثور على توليفة فكرية جديدة تجمع بين المرجعية الإسلامية الأولى التي تأسست عليها وبين إكراهات التعايش ضمن مشهد سياسي مدني لا يزال يحبو نحو الديمقراطية، ويبحث عن مراجع وطنية كبرى، فحزب العدالة والتنمية في المغرب يعاني نفس الإشكاليات، وكذلك إسلاميو الجزائر رغم التشتت التنظيمي بعد مذابح التسعينيات وأهوال الحرب الأهلية، ومثل هؤلاء تعيش حركة الإخوان المسلمين في الأردن ومصر (معركة ما يُسمَّى الشباب ضد الشيوخ)، وإن كان التنظيمان هناك متمسكين بتاريخ التنظيم وأفكاره، والاجتهادات فيه تصطدم بوثوقية كبيرة في التاريخ الخاص بالتنظيم.

ويمكن توسيع زاوية النظر هنا لنتذكر أن كل التيارات الأيديولوجية عندما خرجت من مرحلة النضال السياسي والذي كان سريًّا مقموعًا في أغلبه إلى السلطة اجتهدت في الثوابت، ولم تكتفِ بالتكتيكات الظرفية؛ بل غيرت أحوالها ومشروعاتها لتتأقلم مع استحقاقات الحكم، طبقا للشروط التاريخية التي لم تصنعها.

وقد جرى هذا على حملة الأطروحة القومية العربية القائمة على توحيد الأمة العربية، فوجدت هذه التيارات نفسها تدير أقطارًا معادية في وجودها للأمة (ثمرة سايكس بيكو)، فخضعت للإكراهات الظرفية، وحمت الأقطار في أحيان كثيرة من أن تتحول إلى قواعد لبناء الأمة، وحالة مصر الناصرية هي الدليل الماثل أمامنا، فالزعيم القومي انتهى رئيس دولة مصر فقط، ولم يفلح في نقل أفكاره إلى مشروع قومي، بل كثيرًا ما خاض صراعًا باسم مصر

(القُطر) ضد أقطار عربية أخرى هي في النظرية جزء من الأمة التي يدعو إلى تألفيها ضمن مشروع سياسي كبير وموحد.

وجرى الأمر نفسه على اليسار العربي بمسمياته الكثيرة في كل قطر، فتوحيد الطبقة العاملة ضمن مشروع أممي انتهى باندساس هذه التيارات في السلطات القائمة في بلدانها، والنضال من داخل المؤسسات من أجل حدود دنيا من العدالة الاجتماعية في الشعارات على الأقل، أما على الأرض فاليسار تحول إلى لسان الأنظمة الرجعية الحاكمة، ينطق بلسانها، ويخوض صراعاتها ضد العدو المشترك من التيارات الإسلامية، والحالة التونسية هنا تمثل نموذجًا مثاليًّا لتلاشي اليسار في السلطة، وخدمتها من داخل أجهزتها من دون خدمة أطروحته الماثلة في كراسات الفكر المؤسسة. إذ حولته السلطة إلى أداة رجعية بعيدة كل البعد عن الأطروحة التقدمية المعلنة كمرجعية فكرية ونضالية.

لا شيء يمنع من أن يتحول حزب إسلامي إلى حزب سلطة، أو حزب جزء من سلطة في دولة قطرية معادية للأمة الإسلامية في سياساتها، ولا تؤمن بأن الوطن (القطر) جزء ضروري من أمة كبيرة تحتاج إلى كيان سياسي واحد موحد

كيف ستفعل النهضة بصفتها جزءًا من تيار الإسلام السياسي العربي وهي تطرق أبواب السلطة وتجد أمامها ضرورات التحول؟ كم سيبقى من المرجعية الأولى وكم ستضيف إلى فكرها؟ أو ماذا ستكون حلولها لمعضلة التطور التنظيمي والفكري تحت تأثير المشاركة لا تحت تأثير السجن؟

لا شيء يمنع من أن يتحول حزب إسلامي إلى حزب سلطة، أو حزب جزء من سلطة في دولة قطرية معادية للأمة الإسلامية في سياساتها، ولا تؤمن بأن الوطن (القطر) جزء ضروري من أمة كبيرة تحتاج إلى كيان سياسي واحد موحد، (يبقى حزب التحرير هنا أكثر وفاء لأطروحة الخلافة، وبالطبع يعلن العداء لبقية طيف الإسلام السياسي العربي ذي المرجعية الإخوانية).

النهضة تسبّب حالة نفسيّة خاصّة من حولها

يحتاج الأمر هنا إلى تحليل نفسي اجتماعي للشخصية أدق من علم الاجتماع، وأقرب إلى قراءة النفس الإنسانية، ولكنه من صميم الفعل السياسي والاجتماعي، فالنهضة بصفته حزبًا إسلاميًّا يحدث ارتباكًا من حوله. ويجعل الفرد النهضوي يعيش غربة من نوع خاص، فلا هو سجين يستحق الشفقة، ولا هو مواطن كامل الوجود وهو يعيش الأمر كإقصاء غير قانوني وغير أخلاقي، وهذا يؤبد لديه وضع الضحية حتى خارج السجون والمنافي. ويولد لديه فعلًا سياسيًّا منغلقًا على الكيان الحزبي، فيحوله إلى طائفة مضطهدة، أو يدفعه إلى تكفير خاص لا يمس العقيدة رأسًا، ولكنه يتهم المجتمع بالظلم.

كان وضع القمع يجلب للإسلاميين عامة تعاطفًا وشفقة خاصة، وليست ثمة أسرة تونسية إلا ولها قريب أو حبيب تعرض للتنكيل، لكن الخروج من وضع المنكَّل به إلى وضع حزب في

السلطة غيّر مزاج الكثيرين من حول النهضة. ويعدّ كل فرد منتم للحزب مثيرًا بشكل خاص. فالتعاطف والشفقة تحولت إلى مراقبة ونقد وفقد الحزب رصيده العاطفي في نفوس الناس.

أولًا: بقي من حوله قوم يؤمنون بأنه ممثل فعلي للصالحين، وأنه لايزال حزبًا مظلومًا، فبعد تجربة الحكم التي خرج منها مطرودًا تقريبًا قال كثيرون: الحزب لم يحظ بفرصته كاملة حتى يمكن الحكم عليه بشكل قطعي حاسم، وبخاصة في جانب صدقية التديّن المعلنة. وقد منحته أخطاء المرحلة الموالية لحكمه أعذارًا كثيرة، فالذين جاؤوا من بعده وقد بنوا خطتهم وعودتهم على أنه حزب فاشل فشلوا أكثر منه. وإذا كان حزب النهضة مع شركائه قد حقّق نسبة نمو تقرب من 4 بالمئة فإن الحكومات التي تلته توشك أن تفلس البلد. والنقابة التي ناصبته العداء بآلاف الإضرابات تقف الآن إلى جانب السلطة وتمنع قواعدها من الحركة الاحتجاجية. النهضة حتى الآن تستفيد من وضع الضحية مع هذه الفئة، لكنه لا تقدّم لها أيّ نصرة تدلّ على صدق النية تجاهها.

كشفت سنوات الترويكا أن الإدارة التونسية معادية للتغيير، وترفض المساس بثوابت السلوك الوظيفي، ولذلك فُهِم سلوك وزراء النهضة المتواضع للناس والقريب منهم في معالجة مشكلاتهم على أنه ضعف في الأداء وميوعة شخصية

ثانيًا: يوجد من حول حزب النهضة وبخاصة بعد 2014 أيضا فئة واسعة جدًّا من الذين يحكمون على النتائج على الأقوال والنوايا، وفي هذا لا يقدّم الحزب إضافة كبيرة، فهو بلا خطة إلا ما يُتَّفَق عليه مع ممثل المنظومة القديمة، فقد فُرِض عليه قانون الإرهاب في المجلس ووافق، وفُرِض عليه تأجيل الانتخابات البلدية وهو يعاني مع شريكه لكي لا يتم تأجيلها ثانية، كما أن وزراء الحزب في الحكومة جميعهم من التقنيّين الذين لم يلمعوا بموقف أو بقول أو بحركة مؤثرة في سير الحكومة، بل هم تنفيذيون مختارون من الألسن الصامتة، كأنهم لا يشاركون إلا بالحضور (وزارات السيادة ممنوعة عن النهضة بلا سبب، رغم كتلتها البرلمانية، والجميع يقول بلا حجّة: ذلك ما يجب أن يكون)، لذلك فإن وجوده في الحكومة الآن يحمله جزءًا كبيرًا من فشلها، ويذهب البعض إلى حد القول: إنه لولا تنازل النهضة للتحالف مع المنظومة لسقطت نهائيًّا، ولأُجْهِز عليها بالشارع. ومن داخل الحكومة يظهر حزب النهضة كأنه المسؤول الوحيد عن الفشل، ويوجه إليه النقد قبل شريكه المسؤول عن تشكيل الحكومة.

للنهضة رد جاهز على هذه الفئة، وهو أن الحزب لم يجد حلفاء أقوياء يعتمد عليهم، بل تذهب بعض ألسنة الحزب العالية إلى القول: لن يأكل أحد الثوم بأفواهنا، فنحن نحارب وحدنا، والأخرون يتربصون بنا، ويقطفون النتائج؛ لذلك لن نضع رقابنا تحت مقصلة اليسار ثانية. لقد حوّل الحزب اليسار إلى غول، وخاف منه بعد الثورة أكثر مما خاف منه قبلها. والبعض يذهب إلى أن التخويف يُستعمَل لتجميع الأنصار أكثر مما هو تفسير لموقف فكري أو سياسي وطني.

ثالثًا: من حول النهضة فئة أخرى يغلب عليها السلوك المحافظ على الموجود، وهي الفئة المعششة في الإدارة خاصة، وهذه متنوعة تنوعًا كبيرًا لكن تجمع بينها خطوط عامة، منها: أنها فئة مسلمة، لكنها غير متدينة بالمعنى التعبّدي اليومي، ووجود النهضوي بجانبها خاصة في مواقع العمل يربك سلوكها، فهي لا تريد من يذكّرها بتهاونها في العبادات اليومية، (هذا لا يعني أنها معادية للدين لكن لها صيغها الخاصة في التعبيد كصوم رمضان من دون الصلاة، أو كالسفور الدائم إلا في وقت الصلاة لبعض النساء).

يتحول الفرد النهضوي المتدين هنا إلى مثير لوخز الضمير الإيماني المتكاسل، فيتحول إلى مثير بغيض، وكرد فعل على هذا يُطعَن في تدينه، ويُفتَّش في أخطائه، ويصير هدفًا لكل نقد، ليكون ذلك نوعًا من الاستباق أن لا يمارس الدعوة إلى الله. فالجميع يعرف الله ولا يحتاج إلى ضمير نهضاوي بجانبه. وهذا الأمر لم يكن في وارد تفكير منظري الإسلام السياسي المؤسسين، ولذلك تفطّن الغنوشي إلى الأمر وتحدث عن الاندماج في النخب من دون أن يقدم تنظيرًا لذلك، أو خطة عمل بل اكتفى بالمبدأ .

وهذا الاشمئزاز يخفي جانبًا آخر ذا صبغة حيوية، فالنهضوي قادم من بعيد، ويريد مكانة بين الناس(الاندماج)؛ لذلك يُخشَى منه أن يكون طموحًا أكثر مما ينبغي في نظام وظيفي كسول وفاسد، وكل علامة اجتهاد للمستجد تصبح عملًا عدائيًّا للكسول. أما إذا أظهر تطهرًا أخلاقيًّا كرفض الرشوة فإنه يتحول إلى عدو لدود، وبخاصة لصغار الموظفين الذين يرتّبون حياتهم على الهدية الصغيرة؛ أي الفساد الصغير غير المنظور. طبعًا سقطة النهضوي هنا–وهي ليست مستبعدة– تنعكس على كل الحزب، وتوفر ذريعة جيدة لمزيد من القطيعة معه، وقطع الطريق على طموحه الوظيفي، من دون أن نغفل هنا أن الثورة لم تحاسب طاقم الإدارة الفائز بمواقعه قبل الثورة، والذي يعرف أنه لم ينلها بالكفاءة بل بالولاء للنظام القديم، فالثورة تقريبًا قامت ضده، وكل ما أنتجته –بما في ذلك ظهور حزب النهضة ومشاركته في الحكم يعدّ شرًّا مستطيرًا– وجبت مقاومته. وإن رؤوس الإدارة الآن (من مديرين ومديرين عامّين) هم من يعطلون الإدارة خوفًا من محاسبة محتملة على جرائم فساد سابقة.

لقد كشفت سنوات الترويكا (وكان النهضة الحزب الأول) أن الإدارة التونسية معادية للتغيير، وترفض المساس بثوابت السلوك الوظيفي القائم على شخصنة المسؤول وإذلال المرؤوس، ولذلك فُهِم سلوك وزراء النهضة المتواضع للناس والقريب منهم في معالجة مشكلاتهم (وكذلك سلوك الرئيس المرزوقي الشريك) على أنه ضعف في الأداء وميوعة شخصية. وتأكّد ذلك بعودة أحد رموز الإذلال الوطني للرئاسة، ففاز بصوت كل محافظ ومعاد للتغيير، برغم استعماله لخطاب مذل لجمهوره، بل بسبب ذلك الخطاب بالذات. ومن هذه الإدارة المحافظة ترتفع الآن أصوات مطالبة بانقلاب على الدستور؛ لتعيد تربية التونسيين على الطاعة والامتثال.

ثمة أمر مهم آخر يجب أخذه في التحليل بعين الاعتبار، وهو معطى سوسيولوجي أكثر من كونه نفسيًّا اجتماعيًّا يتمثل في أن قواعد الحزب وقياداته في أغلبها منحدرة من الطبقات الدنيا من الريفيين وسكان الأحياء الشعبية، وقد أفلح بعضها في الترقي الاجتماعي بواسطة المدرسة والتعليم، لكنه لم يرتق ليكون جزءًا من مشهد حضري مدَنيّ محافظ، فالنهضوي منعوت بالفقر غالبًا، وهو نازح إلى المدن، (يشترك في هذا كل قواعد التياراَت السياسية من غير أهل العاصمة والساحل المرفَّه)، ومن ثَمّ فهو متسلق حقيق بالرفض والإقصاء؛ لهذه الأسباب أيضًا لا بسبب تدينه فقط. وهذا الوضع في تونس له أهمية خاصة، فأهل الحاضرة (العاصمة) يعيشون باعتقاد أن السياسة (فن الحكم) حكر عليهم، وأن من عداهم يبقون أبدًا في موضع الخدم التابعين، وهذا ميراث ثقيل لم يتزحزح أبدًا رغم تقلص قاعدته الاجتماعية إلى بعض العائلات، ورغم سنوات الدولة الوطنية، وبه عاد الرئيس الباجي إلى السلطة، فرعاع الأرياف منذورون للخدمة لا للسياسة التي هي فن الحضر و"البلدية"[2].

توافقات النهضة ومصير الديمقراطية

حديث التوافق مكسو بالنوايا الطيبة، لكن النتيجة على الأرض مضرة بالديمقراطية وبالتغيير نحو الأفضل؛ أي بصيغة أشد قسوة التوافق القائم الآن في تونس يعادي أهداف الثورة التونسية.

في لعبة التوازنات الخطرة بين القديم والجديد يجلس حزب النهضة بين الكرسيين ويميل إلى القديم من شدة الحذر، والحسبة دقيقة، تحسب أحيانًا باليوم وبالموقف وبالقضية. التقدم يتم بمربعات صغرى كلعبة شطرنج متأنية للاعبين غير عجولين، في حين أن الشارع ينتظر تغييرًا حقيقيًّا يتناقض تمامًا مع التوافق القائم بين النهضة وبين النداء الذي يمثّل بشكل واضح القديم بكل عيوبه.

في ظاهر الأمر البلد مسَّير من قبل الحزبين بنسب متفاوتة، لكن في الساحة لاعبون كثر، وموقفهم محدد رغم أن الأحجام غير واضحة أو غير محددة بدقة. وحزب النهضة يبالغ في تقدير قوة خصومه بشكل يترجم أما خوفًا من السلطة أو خوفًا من النخبة، لكنه خوف في كل الحالات، والخوف يربك الفعل، ويؤجل المبادرات، ويمنع تشكيل الأفكار الجديدة... إنّ النهضة حزب خائف ومرتبك.

يوجد شارع غاضب ومتربص بالطبقة السياسية بكل رموزها، ومستويات الثقة بين الشارع والنخب في أدنى درجاتها إن لم نقل منعدمة، هذا الشارع يعيش بلا رأس ينطق باسمه أو يعبر عن قضاياه المتروكة، لكنه موجود ويستفيد من هامش الحرية الكبير الذي فرضته الثورة برغم المنظومة الممسكة بالإعلام العمومي والخاص، والجميع يحسب له ألف حساب رغم التظاهر باللامبالاة، وقد كان لبعض التحركات الصغيرة والمحدودة الحجم أثر كبير في إرباك الحكومات المتتابعة، وبخاصة بعد 2014، مثل مظاهرات (وينو البترول؟) التي أثارت

قضيـة التصرف في الموارد الطاقية، و(مانيش مسـامح) التي عطّلـت قضية المصالحة مع رجال الأعمال الفاسدين.

توجد أحزاب صغيرة الحجم، لكنها حادة اللسان ضد التوافق، ورغم أنها تعجز عن تحريك الشـارع بشـكل فعال، إلا أن صوتها عال ومربك، ولا يمكن تجاوزها في القضايا الحيوية، مثل حـزب الحراك، وحزب التيار، وحزب البناء، وحركة الشـعب، كـما توجد أحزاب مقاولات، وهـي مسـتعدة لتحالفات خطيرة، ولديها قـدرة على الإثارة والتشـويش، مثل حزب المشروع المنسلّ من حزب النداء.

توجـد إلى جانـب كل هؤلاء أغلبية صامتـة، أو تراقب في حذر، ولديهـا مطالب واضحة، كالتنمية والتشـغيل، وهـي في جوهرها محرك الثـورة الحقيقة، لكن حكومـات التوافق تؤجل النظـر في قضاياهـا، وتصرفهـا بالإعلام والإثارة عـن همومها، فتزيدها رهقًـا وتزيد في تعميق القطيعة بينها وبين الشـأن العام، فيتحول بعضها إلى خميرة للفسـاد أو للتمرد، في انتظار انفجار اجتماعي يراه الجميع قادمًا ولا يقدم له حلولًا.

إذن فحـزب النهضـة ليـس وحده في المشـهد، وإن كان كسـالى السوشـيال ميديـا يحمّلون النهضة وحدها مسؤولية المرحلة، متغاضين بشكل غريب عن دور حزب النداء، وطبقة رجال الأعمال الفاسدة التي يحميها وتحميه.

يـرى البعـض أن قبـول النهضة بالتوافق مـع حزب النداء قـد أنقذ المنظومـة القديمة التي يمثلهـا الحزب المكون من عنـاصر النظام القديم وطبقة رجال الأعـمال، بينما ترى النهضة أنها قبلـت بالتحالف (التوافق) مضطرة تحت ضغط تجربة الترويكا التي تحالف خلالها اليسـار مع المنظومة، فأفشل تجربتها، فضلًا عن رفض خارجي لكل دور لحزب ذي مرجعية إسلامية.

إن النهضـة تـرى التحالف الآن حركـة دفاعية (تكتيـك مؤقت) من قبلها لا خيـارًا أملته قناعـات فكريـة أو موقـف من الدولـة والثورة. إنهـا تعلـن أن التحالف التاريخي بين اليسـار

الاستئصالي والنظام منعها من الحياة طيلة أربعين سنة (أي منذ ظهورها للعلن بصفة حركة إسلامية)، وقد تجلى التحالف ضدها خلال فترة الحكم، ولذلك فهي تعمل على منع قيامه من جديد ضدها، كما أن عودتها المحتملة إلى الحكم وحدها أو بشروطها لن تكون مادام هذا التحالف ممكنًا نظريًّا وعمليًّا. ومادامت لم تحظ بقبول دولي خارجي يسمح لها بالعمل في الداخل طبقًا لنتائج الصندوق الانتخابي.

وقد قدم لها محاولة الانقلاب الفاشل في تركيا قناعة بأن الخارج لا يزال معاديًا لكل حزب بمرجعية إسلامية، والأخبار القادمة من المغرب بخصوص تشكيل الحكومة بعد بنكيران والقبول بتوافقات مع المخزن وممثليه من أحزاب المال زادتها يقينًا أن السياسة المحلية تدار من الخارج، ويجب فهم هذه الإكراهات والتعامل معها بذكاء، وهو ما انفك الغنوشي يؤكده بقوله: إن تونس لا تُحكَم بحزب واحد، وهو يعني أنها لا تُحكَم بحزب النهضة فقط، بل يجب تمويه النهضة داخل توافقات سياسية؛ لكي يخف العداء من الخارج، وتحظى النهضة بوجود فعال، ولو جزئي، ولا يعبر عن حجمها الحقيقي في الشارع.

النهضة مثال لحزب إسلامي يتغير لكن إلى أين؟

نحن على أبواب نظرية في التحول السياسي في الوطن العربي. رغم ما سبق ذكره من تحولات طرأت على الأحزاب ذات المرجعيات الأيديولوجية (القومية واليسارية العربية)، أو اضطرت إليها في تجربة الحكم التي فازت بها بانقلاب عسكري في الغالب. النهضة حزب له أيديولوجيا، ومن هذه الناحية لا جديد في المشهد إذا حولته السلطة وممارساتها وإكراهاتها إلى شيء جديد، لكن اللافت أن الأحزاب الأيدولوجية العربية تفتتت تنظيميًّا، وفقدت قدرتها على التحشيد والإقناع بمجرد تملكها جزءًا من السلطة، بينما يواصل حزب النهضة (وهنا ينطبق الأمر على الأحزاب السياسية الإسلامية الأخرى في المغرب وتركيا خاصة) ضم أنصاره إلى حضنه من دون كلال أو ملل، ورغم صراع الزعامة داخله إلا أن لحمة الحزب تزداد قوة، (البعض يقول إن ذلك مرهون بوجود الزعيم المؤسس على رأس الحزب)، وسيكون اختفاؤه بداية النهاية لحزب عاش طويلًا مقارنة ببقية الأحزاب في تونس.

المشهد السياسي الآن فيه حزب النهضة، وأحزاب أقرب إلى الطفرات الجلدية المؤقتة في جسد حساس ليس لها وزن حقيقي في الشارع، وآخرها حزب البديل لمهدي جمعة الذي صنعته النهضة، ومنحته رئاسة حكومة التكنقراط طيلة سنة 2014، فغدر بها وأقصى أولادها من الإدارة بنصيحة يسارية، وأغلق جمعياتها الخيرية بتفان منقطع النظير. بينما يعيش حزب النداء ممثل المنظومة القديمة حالة من التفتت التنظيمي، ويفكك الفساد أركانه، لكن الجميع يقاوم أن تفوز النهضة في الانتخابات البلدية القادمة فتأتي المجتمع والدولة من أسفلها وتلتف على الجميع، لذلك فإن معركة تأجيل الانتخابات جار بقوة، وهنا سيكون اصطدام النهضة بالمنظومة من جديد، وهو اصطدام تحرص النهضة على تأجيله حتى يكتمل لها عمل داخلي تنظيمي بالأساس انطلق بعد المؤتمر، وتريد أن تربح له المزيد من الوقت.

من بعض معوقات السياسة في تونس ضعف العمل الحزبي، وهو إعاقة تنقلب نتيجتها على الحزب الوحيد القوي في المشهد، فيضطر إلى حمل الآخرين لعبور المرحلة

النهضة الآن حزب قوي لكن أحد أسباب قوته هو ضعف خصومه، وهم يخشون أن يتحول إلى لاعب محترف في فريق من الهواة الصغار الذين لم يعرفوا بعد أن الكرة مستديرة. بعض هذه القوة في مشهد حزبي متشظ يجعل مهمة النهضة عسيرة في تأليف توافقات سياسية تختفي داخلها وتحمي نفسها من المطاردة الخارجية لتواصل الحكم مع شركاء. ويظهر بعض تنازلات حركة النهضة عن حقوقها المعادلة لحجمها على أنه نوع من مساعدة خصومها على أن يكون شركاء، فتنفخ في صورتهم، وتفسح لهم في المجلس، لكي يمكن لها القول إنها حزب غير مهيمن، وإنها تتعاون لكي لا تحتكر. إنها في وضع صناعة شركاء من عدم السياسة. بهذا المعنى منحت بعض الآلاف من أصوات قواعدها للباجي في انتخابات 2014 لتصنع منه رئيسًا[3].

إن من بعض معوقات السياسة في تونس ضعف العمل الحزبي، وهو إعاقة تنقلب نتيجتها على الحزب الوحيد القوي في المشهد، فيضطر إلى حمل الآخرين لعبور المرحلة. وهو وضع غريب إذ يتحول الراكبون على ظهر النهضة إلى مبتزين لها بضعفهم. فالجميع يعرف حاجة الحزب إلى غطاء تشاركي، وقد مارسوا الابتزاز خلال مرحلة الترويكا، فمنحتهم من الحكم أكثر من حجمهم في الشارع؛ لكي لا تكون وحدها. هذا الوضع مستمر حتى الآن، ويظهر في نقد النهضة من دون النداء الحزب الرئيس.

لكن إلى أي مدى يمكن مواصلة هذه السياسة الناعمة تجاه الآخرين وكلهم إقصائي أو مبتز؟

في لعبة الشطرنج الحالية يوجد فائز محتمل هو حزب النهضة، لكن شطرنج السياسة لا يغني عن استحقاقات الثورة، فأمر البلد يزداد تعقيدًا، وليست الحلول في المناورات السياسة الجارية، وإن كانت ذكية تسلب الألباب، بل في معالجة معضلات البلد الاقتصادية والاجتماعية، وهنا فقط يمكن أن يسقط الجميع، أو يكون فائزا بالمستقبل إذا تحققت الاستجابة لمطالب الثورة الاجتماعية والثقافية، وهنا لا تبدو النهضة قادرة على فعل شيء كبير.

التخصص أو فصل العمل السياسي عن الدعوي أمر محمود لدى كثيرين، لكنه بمثابة عمل ثقافي في إعادة تعريف الذات، ويدخل في باب الحذلقة السياسية، لكنه ليس حلًّا مفيدًا في إعادة بناء البلد اقتصاديًّا بخيال تنموي خلاق. التخصص السياسي ثمرة ذكاء الغنوشي المناور، لكن الغنوشي السياسي لا يقدّم حتى الآن حلولًا حقيقية تجعل رجل الشارع يصوّت للنهضة تصويتًا مفيدًا له، ومفيدًا الحزب الغنوشي.

هناك لحظة سياسية قادمة بسرعة لن يسأل فيها المواطن عن أيديولوجيا الحزب الحاكم، بل سينظر في برنامجه التنموي ويصوت له، وهنا تُولَد الأحزاب القوية وتموت أيضًا.